تقييم سياسة الاستثمار والتمويل الزراعي في مصر: المحدّدات ـ الحلول

ناهد عبد اللطيف

أستاذة مساعدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة.

مقدمة

قطاع الزراعة هو أحد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، فهو المسؤول عن إنتاج الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، وخلق فرص عمل لهؤلاء السكان، إلى جانب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكونه مصدراً للعملة الأجنبية اللازمة لمتطلبات التنمية. ويتأثر قطاع الزراعة ويؤثر في أداء الاقتصاد القومي، مما يتطلب اتباع سياسات زراعية تستهدف النهوض بهذا القطاع وتحقيق معدلات نمو عالية.

ويعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الرئيسي لعملية التنمية الزراعية المستدامة، والسبيل الوحيد إلى تحقيق الأهداف المرجوة لأية استراتيجيا مستقبلية للتنمية الزراعية، وزيادة معدلات النمو، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وقد تبنّت العديد من الدول سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعي، وتتميّز مصر من غيرها بأن الاستثمار الزراعي فيها يسير وفقاً لخريطة واضحة المعالم للمناطق الزراعية والمناطق القابلة للاستزراع، إلى جانب خريطة لمصادر المياه التقليدية وغير التقليدية. وقد شهد العام ٢٠٠٧ تطبيق أولى خطوات تحديث الزراعة، وتحويلها إلى القطاع الخاص، لتدار وفق آليات السوق الحرّ في إطار برنامج التحرّر الاقتصادي.

وحيث إن السياسة الزراعية تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي عن طريق التغلّب على أهم مشاكله، وهي التمويل الزراعي، فإن الهدف الأساسي لأية سياسة تمويلية هو تغطية الاحتياجات التمويلية اللازمة لخطط تنمية الأنشطة الزراعية المختلفة، مما يتطلب زيادة المدّخرات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال مساهمة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

وتهدف الدراسة إلى التعرّف على أهم محدّدات ومعوقات الاستثمار الزراعي، وسبل تطوير وتهيئة المناخ اللازم للاستثمار الزراعي، وإتاحة التمويل والائتمان الزراعي اللازم للمنتجين، من خلال عرض للسياسة الاستثمارية في القطاع الزراعي المصري، وسلبياتها وإيجابياتها، ومصادر التمويل المتاحة للوصول إلى الاستراتيجيا المستقبلية للاستثمار الزراعي اللازم لتحقيق النمو المطلوب في القطاع الزراعي.

أولاً: تقييم للسياسة الاستثمارية الراهنة في القطاع الزراعي

يعدّ القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، حيث تشير تقديرات الإنتاج الزراعي المحلي، مقيَّماً بالأسعار الجارية، إلى أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو ١٦,٢ بالمئة خلال فترة الثمانينيات، لتنخفض إلى نحو ١٤,٥ بالمئة في أوائل التسعينيات، برغم تحرير أسعار الحاصلات الزراعية في أواخر الثمانينيات، وهي ما تزال تساهم بما يقرب من ١٤ بالمئة فى التسعينيات، وتستوعب ما يقرب من ٢٧ بالمئة من جملة القوى العاملة في مختلف القطاعات، وقبل هذا وذاك فإنها تعوّل بشكل

مباشر أو غير مباشر على النسبة الأكبر من السكان في مصر، والبالغة نسبتهم في المناطق الريفية نحو ٥٧ بالمئة من جملة السكان. وقد زادت قيمة الإنتاج الزراعي من ١٦,٢٠ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٦,٢٧ مليار جنيه عام ١٩٩٧، لتصل إلى ١٦٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧[(١)].

كما ارتفع معدل النمو السنوي من ٢,٦ بالمئة إلى حوالى ٣,٦ بالمئة خلال الفترة نفسها، وهو معدل متواضع جداً بالنسبة إلى مثيلاتها من القطاعات غير الزراعية، مما يعكس محدودية التوسع في المساحات الأرضية المزروعة، وصغر معدلات النمو فى إنتاجية الموارد الزراعية المستخدمة كنتيجة لتناقص حجم الاستثمارات الكلية.

● تطور الاستثمار الزراعي

لبيان ما لحق بالزراعة من إهمال، وما اعترى الاستثمار فيها من ضعف، خاصة بعد سياسة التحرير الاقتصادي والتجارة في السلع الزراعية، نستعرض تطور الاستثمار الزراعي في مصر في سنوات الخطط الخمسية الخمس السابقة، والسنوات الأولى من الخطة الخمسية السادسة.

اتسم قطاع الزراعة، في ما يتعلق بالنصيب النسبي للزراعة في جملة الاستثمار المحلي الإجمالي، بالجمود النسبي خلال العشرين عاماً الماضية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)، حيث تراوح بين ٧,٢ بالمئة و٧,٦ بالمئة، ولم يشهد زيادة ملحوظة إلا في فترة الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧/ ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١/ ٢٠٠٢)، التي وصلت فيها الزيادة إلى نحو ١٣,٢ بالمئة. ويعزى هذا الارتفاع في الغالب إلى الاستثمارات الهائلة التي تم ضخّها في مشروع توشكى. وبالنظر إلى حجم الاستثمارات المنفّذة لقطاع الزراعة خلال سنوات الخطط الخمسية (الجدول الرقم (١))، يتضح اتجاه هذه الاستثمارات إلى التزايد خلال الخطط الأربع الأولى، حيث بلغ نحو ٤٢٥٠٠,٧ مليون جنيه بالأسعار الجارية، أي بزيادة نحو ١٢٩ بالمئة عمّا كانت عليه في الخطة الخمسية الثالثة، ثم ما لبثت أن انخفضت إلى ٣٧٢١٧,٨ مليون جنيه في الخطة الخمسية الخامسة. ثم، بالنظر في سنوات الخطة الخمسية الخامسة (المشار إليها في الجدول الرقم (٢))، نجد انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الزراعي إلى جملة الاستثمار المحلي الإجمالي من ٩,٤ بالمئة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى نحو ٤ بالمئة عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ساهم فيها الاستثمار الزراعي العام بنحو ٥٠,٢ بالمئة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، لينخفض إلى ٣٥,٣ بالمئة عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، مما يشير بوضوح إلى مدى التراجع فى دور الدولة في الزراعة المصرية، التي لم يعوّضها الاستثمار الزراعي الخاص، الذي انخفضت نسبة مساهمته في جملة الاستثمارات الزراعية من ٤٩,٧ بالمئة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ٣١,٢ بالمئة عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٣).

(١) **الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ١٢٢ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨).

الجدول الرقم (١)
الاستخدامات الاستثمارية المنفّذة (عام ـ خاص) لقطاع الزراعة خلال الخطط الخمسية الخمس (١٩٨٢/ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦/ ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)

(بالأسعار الجارية والمليون جنيه)

الخطط الخمسية	عام	خاص	جملة
الأولى (١٩٨٢/ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦/ ١٩٨٧)	٢١٦٥,٣	٩٦٠,٠	٣١٢٥,٣
الثانية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ ـ ١٩٩١/ ١٩٩٢)	٤٥٩٣,٠	٥٣٦٢,٠	٩٩٥٥,٠
الثالثة (١٩٩٢/ ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦/ ١٩٩٧	١٠٣٠٣,٥	٨٢٣١,٠	١٨٥٣٤,٥
الرابعة (١٩٩٧/ ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١/ ٢٠٠٢)	١٨٠٤٢,٧	٢٤٤٥٨,٠	٤٢٥٠٠,٧
الخامسة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)	١٥١٨٢,٨	٢٢٠٣٥,٠	٣٧٢١٧,٨
جملة ٢٥ عاماً	٥٠٢٨٧,٣	٦١٠٤٦,٠	١١١٣٣٣,٣

المصدر: وزارة التنمية المحلية، «الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة: ١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧: سلسلة البيانات الأساسية،» (بيانات غير منشورة).

الجدول الرقم (٢)
تطور النصيب النسبي للاستثمار الزراعي في مصر

(بالنسبة المئوية)

العام	نصيب الاستثمار الزراعي في الاستثمار المحلي الإجمالي	نصيب الاستثمار العام الزراعي إلى الاستثمار العام	نصيب الاستثمار الخاص الزراعي إلى الاستثمار الخاص	نصيب الاستثمار الزراعي إلى جملة الاستثمار الزراعي
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٩,٤	٩,٣	٩,٤	٥٠,٢
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٩,٥	٨,٣	١٠,٨	٤٧,١
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٧,٦	٦,٣	٩,١	٤٢,٧
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٦,٩	٥,٦	٧,٩	٣٤,٨
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٥,٠	٤,١	٥,٥	٣١,٢
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣٥,٣

المصدر: المصدر نفسه.

يتضح مما سبق انخفاض حجم الاستثمارات المنفّذة لقطاع الزراعة في السنوات الأخيرة، وهو يتعارض مع أهداف استراتيجية تنمية القطاع الزراعي، مما انعكس سلباً على أداء ومعدل نموه في انخفاض حجم الصادرات الزراعية، ومستوى معيشة المزارعين، مما يتعارض مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، سواء لقطاع الزراعة بصفة خاصة، أو للأهداف القومية للمجتمع بصفة عامة.

الجدول الرقم (٣)
قيم الاستثمار الزراعي بأسعار ١٩٩٩/ ٢٠٠٠

(بالمليون جنيه)

العام	عام	خاص	جملة
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٥٣٥,٧	٢٥٠٦,٥	٥٠٤٢,٢
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٣٩٨,٢	٢٦٩٥,٤	٥٠٩٣,٧
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	١٩٤٠,٠	٢٦٠١,٠	٤٥٤١,١
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	١٦٢٤,٩	٣٠٤٣,٦	٤٦٦٨,٥
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	١٣١٧,٦	٢٩٠٠,٦	٤٢١٨,٣

المصدر: المصدر نفسه.

وبالنظر إلى حجم الاستثمارات المستهدفة لقطاع الزراعة بالخطة الخمسية السادسة التي قدرت بنحو ٨,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية لعام (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)، بنسبة ٤,٧ بالمئة من جملة الاستثمارات الكلية التي تبلغ نحو ١٨٠ مليار جنيه، يساهم القطاع الخاص فيها بنحو ٦ مليارات جنيه في العام الأول.

وتستأثر عمليات استصلاح الأراضي والبنية الأساسية بنحو ٢٩ بالمئة من جملة الاستثمارات فى القطاع الزراعي، المستهدفة بنحو ١,٧٢ مليار جنيه، يليها قطاع الإنتاج الحيواني والدواجن المستهدف فيه الاستثمار بنحو ١,٣ مليار جنيه، بنسبة ٢٢ بالمئة من الجملة، كما هو موضح في الجدول الرقم (٤). وتتوقع الخطة أن يترتب على تنفيذ هذه الاستثمارات توفير ١٠٢,٠٠٠ فرصة عمل خلال العام الأول من الخطة.

الجدول الرقم (٤)
إجمالي الاستثمارات الزراعية الموجّهة إلى القطاع الخاص، والأهمية النسبية للأنشطة الزراعية في الخطة الخمسية السادسة للعام الأول (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)

الأنشطة	الاستثمارات الموجّهة	نسبة مئوية من الإجمالي
استصلاح الأراضي والبنية الأساسية والاستصلاح الداخلي	١٧٢٠	٢٩,٢
استزراع الأراضي	١٢٣٠	٢٠,٩
إنتاج الحيوانات والدواجن	١٣٠٠	٢٢,٠٠
الثروة السمكية	٦٠	١,٠٠
الميكنة الزراعية	٣٩٠	٦,٦
مساعدات خدمية وزراعية أخرى	١٢٠٠	٢٠,٣
الإجمالي	**٥٩٠٠**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: المصدر نفسه.

يتضح مما سبق اتجاه السياسة الاستثمارية في القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة إلى خفض حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، والانسحاب التدريجي للدولة، وإحلال القطاع الخاص للقيام بالاستثمار في المشروعات الزراعية كبديل لها، بما يتلاءم مع سياسة التحرر الاقتصادي والسوق الحرة وسياسة الخصخصة، إلا أن هذا الاتجاه سيؤدي إلى تدهور قطاع الزراعة، وتدني معدلات النمو، مما يؤدي إلى تدهور في مستوى معيشة المزارعين، نتيجة للتدهور في دخولهم الزراعية، وتزايد البطالة، وتزايد حجم الفجوة الغذائية، في الوقت الذي استلزم توفير المزيد من الغذاء، في ظل أزمة الغذاء العالمية، وأزمة الطاقة، والأزمة المالية العالمية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية الموجّهة إلى قطاع الزراعة.

ثانياً: محدّدات ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر

١ ـ أهداف التنمية الزراعية ومحدودية رأس المال (الموارد الرأسمالية)

نال قطاع الزراعة في مصر الأولوية الكبرى من الاهتمام منذ بداية القرن التاسع عشر، ثم حدث التحوّل في النصف الثاني من القرن العشرين، واتجهت النظم إلى الصناعة، وبالتالي كان الاهتمام الأكبر بالتنمية الصناعية، وتراجعت التنمية الزراعية إلى آخر الاهتمامات، في الوقت الذي كانت فيه دول العالم الثالث تسارع إلى الاستثمار في القطاع الزراعي لضمان الاكتفاء الذاتي، بل والتصدير إلى العالم الخارجي. وكانت الزراعة في مصر تتحمّل جزءاً كبيراً من أعباء التنمية غير الزراعية، بما يفرض عليها من ضرائب ورسوم، وبما تقدمه من منتجات بأسعار زهيدة لكافة المستهلكين، ولمختلف الصناعات، وكصادرات تدخل عوائدها إلى الخزانة العامة.

وقد استأثر قطاع الزراعة بنحو ٧ بالمئة فقط من جملة الإنفاق الاستثماري في مصر، وفقاً لبيانات خطط التنمية في الثمانينيات[٢]. ولم يطرأ على هذه النسبة أية زيادة في الفترات التالية، بل انخفضت لتصل إلى نحو ٦,٥ بالمئة خلال عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ثم توالى انخفاضها خلال الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ـ ٢٠١١/ ٢٠١٢) لتصل في عامها الأول إلى نحو ٤,٧ بالمئة فقط.

وقد تقلّص دور الدولة بدرجة ملحوظة في تمويل التنمية الزراعية منذ تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، وتزايد الاعتماد في ذلك على القطاع الخاص. كما سبق وأوضحنا، فإن المؤشرات تعكس تراخي هذا القطاع في إنجاز ما استهدفته الدولة، حيث بلغت قيمة استثمارات القطاع الخاص خلال العام الأول من الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) نحو ٥,٢٢ مليار جنيه، محققاً بذلك ما نسبته ٨١,٥ بالمئة مما كان مخطّطاً له، وهو ٦,٤ مليار جنيه، في حين نفّذت الحكومة استثمارات بلغت نحو ٢,٧ مليار جنيه، بما يعادل ١١٠,٨ بالمئة من الاستثمارات

(٢) «استراتيجية الزراعة المصرية،» وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤).

المخطّط لها، والبالغة قيمتها ٢,٤ مليار جنيه. وعلى هذا يكون إجمالي ما تم تنفيذه من الاستثمارات الخاصة والحكومية نحو ٨٩,٥ بالمئة من المخطّط خلال العام الأول من الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وإلى جانب تدني نسبة الاستثمارات الموجّهة إلى القطاع الزراعي، فإن هناك عدم التزام بتنفيذ ما هو مخطّط له، خاصة من جانب القطاع الخاص(٣).

بناءً على ما سبق، نجد أنه بالرغم من أهمية دور القطاع الزراعي، إلا أنه لا يحظى بالاهتمام اللازم، من حيث حجم الاستثمارات الموجّهة إليه، خاصة مع التحديات التي تواجه عملية التنمية الزراعية في الأوضاع الراهنة والمستقبلية، مما يتجلّى معه مدى عمق وحدّة مشكلة نقص الاستثمارات الزراعية. ويمكن أن نلخّص تلك التحديات في ما يلي:

أ ـ هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، خاصة الأساسية منها، في ظل التزايد المستمر للسكان، والأزمة الغذائية العالمية، وتزايد الطلب على المحاصيل الزراعية من أجل استخراج الوقود الحيوي، إلا أن الملاحظ أن قيمة الاستثمارات الزراعية في مصر لم تصل إلى قيمة الفجوة الغذائية المقدّرة بنحو ١٣ مليار جنيه، وتمثل فقط نحو ٦١ بالمئة من قيمة تلك الفجوة. ونجد أنه كلما زادت قيمة الفجوة الغذائية، انخفضت قيمة الاستثمارات الزراعية، مما يستحيل معه الحدّ من تفاقم الفجوة الغذائية في مصر.

ب ـ هدف زيادة معدل النمو السنوي للناتج الزراعي الذي بلغ ٣,٣ بالمئة خلال الخطة (٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧) ليصل إلى ٣,٦ بالمئة عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، والمؤمل أن يصل إلى ٣,٩ بالمئة في نهاية الخطة الحالية ٢٠١١/ ٢٠١٢، مما يتطلب زيادة في حجم الاستثمارات الموجّهة إلى القطاع الزراعي.

ج ـ هدف الارتقاء بمستوى معيشة سكان الريف، باعتبار أنهم الأقل حظاً في الأحوال المعيشية. وعليه، يجب أن توجّه إليهم جهود التنمية، خاصة أن القطاع الزراعي يستوعب نسبة لا يستهان بها من قوة العمل المتزايدة عاماً بعد آخر في مختلف الأنشطة الزراعية والأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بها. وكل فرصة عمل جديدة تتطلب قدراً مناسباً من الاستثمارات، وبالتالي فإن النهوض بأحوال معيشة غالبية السكان يرتبط بشكل قوي ومباشر بمقدار ما يتحقق من نمو في قطاع الزراعة، وهو ما أشار إليه التقرير السنوي للبنك الدولي (في العام ٢٠٠٨) بعنوان «الزراعة من أجل التنمية».

د ـ هدف مواجهة العديد من المشاكل الحادة والمزمنة في القطاع الزراعي، مثل تطوير نظم الريّ لمواجهة الندرة المائية المتزايدة، وترشيد كفاءة استخدام مياه الريّ، والتوسع الرأسي والأفقي من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير البنية الأساسية للقطاع الزراعي، والنهوض بالخدمات الزراعية المساندة.

(٣) «مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الأول،» وزارة التنمية الاقتصادي (تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩).

هـ ـ دعم القدرات التمويلية والاستثمارية في القطاع الزراعي، حيث تحصل الزراعة على نحو ٨ بالمئة و١٠ بالمئة من جملة ما تمنحه الأجهزة المصرفية من ائتمان، في حين تحصل الصناعة على ٢٩ بالمئة تقريباً، و٣٠ بالمئة للتجارة، و١٩ بالمئة للخدمات، وهو ما يشير إلى ضعف حجم الائتمان المخصّص للقطاع الزراعي، مما يعمّق من مشكلة نقص الاستثمارات الزراعية.

٢ ـ معوقات الاستثمار الزراعي في مصر

يعتبر النشاط الزراعي من الأنشطة الاقتصادية غير الجاذبة للاستثمار والمستثمرين، مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات، يمكن إيجازها في ما يلي:

أ ـ طبيعة وخصائص القطاع الزراعي، حيث يتسم بارتفاع عنصر المخاطرة واللايقين الذي يتلاءم مع الإنتاج الزراعي، مما يحدّ من فرص جذب المستثمرين إلى هذا القطاع.

ب ـ ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة لعمليات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة والصحراوية، مع ضعف المدّخرات الزراعية لغالبية المنتجين الزراعيين (أصحاب المساحات الصغيرة والقزمية) نتيجة لانخفاض دخولهم.

ج ـ طول الفترة الاستثمارية اللازمة للوصول إلى العائد الحدّي في حالة مشروعات الاستصلاح.

د ـ ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي، خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة لسياسة الخصخصة والتحرير الاقتصادي لأسعار المدخلات الزراعية، وإلغاء الدعم على المستلزمات الزراعية.

هـ ـ الآثار السلبية لقانون الإيجار الزراعي الجديد، الذي رفع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية، مما انعكس بدوره على ارتفاع التكلفة الإنتاجية للفدان. وبرغم تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، إلا أن ارتفاع تكلفة الإنتاج عملت على خفض صافي العائد الفدّاني.

و ـ التضارب بين بعض القرارات الخاصة بالزراعة، وعدم ثبات السياسات الزراعية لآجال طويلة، وعدم استقرار الظروف المحيطة بالإنتاج الزراعي من تشريعات وقوانين حاكمة للأنشطة الزراعية أو الظروف والمتغيّرات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى عدم توفير الاستقرار والظروف الملائمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، خاصة في ما يتعلق باستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة.

ز ـ ضعف ومحدودية الائتمان الموجّه إلى القطاع الزراعي من بنك التنمية والائتمان الزراعي، وكذلك محدودية رؤوس الأموال الأجنبية العاملة في القطاع الزراعي.

ثالثاً: مصادر التمويل

١ ـ التمويل الأجنبي

لم يستطع قطاع الزراعة جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، إلا في نطاق ضئيل جداً. هذا بالرغم من صدور قوانين الاستثمار لتهيئة المناخ لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مثل:

ـ القانون الرقم (١٤٣) للعام ١٩٨١ الخاص بالقطاع الزراعي، ويشمل استصلاح الأراضي وما يتبعها من إنتاج نباتي وحيواني، ونصّ على أن تتولى وزارة الزراعة الإشراف على بنك التنمية والائتمان الزراعي. ويتساوى المستثمر المحلي والأجنبي في التمتع بكافة المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

ـ القانون الرقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ (قانون الاستثمار الموحّد) الذي أعفى المشروعات الزراعية من الضرائب لمدة عشرة أعوام، مع السماح باستيراد الآلات الزراعية برسوم منخفضة لا تتعدّى الـ ٥ بالمئة.

ثم صدر قانون الاستثمار الذي قدم المزيد من التسهيلات والحوافز إلى المستثمرين:

أ ـ القروض الأجنبية

نتيجة لضعف الاستثمار الأجنبي في مجال الزراعة، ظهرت الحاجة إلى الاقتراض الأجنبي. ويعرض الجدول الرقم (٥) تطور حجم القروض الأجنبية في قطاع الزراعة، ومقارنتها بالقروض المقدمة إلى القطاعات الأخرى خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٥).

الجدول الرقم (٥)
قيم الاستثمار الزراعي بأسعار ١٩٩٩/ ٢٠٠٠

(بالمليون جنيه)

السنوات/ البيان	القروض في قطاع الزراعة	القروض في القطاعات المختلفة	الأهمية النسبية لقروض قطاع الزراعة (نسبة مئوية)
١٩٨٠	٦٢,٥	١٣٩٨,٦	٤,٥
١٩٨١	٦٥,٧	١١٢١,٣	٥,٨
١٩٨٢	٥١,٩	٧٦٢,٤	٦,٨
١٩٨٣	٥٦,٥	١٣٢٥,٤	٤,٣
١٩٨٤	١١,١	٨٠٧,٤	١,٤
١٩٨٥	-	٥٥٢,٧	-
١٩٨٦	١٤٠,٨	١٣١٩,٤	١٠,٧

يتبـــع

تابـــع

١٩٨٧	-	٩٨٢,٦	-
١٩٨٨	٣,٤	١٠٣٦	٠,٣٣
١٩٨٩	١٠٦,٧	١٣٢٨	٨,٠٣
١٩٩٠	١٨,٥	١١٨٧,٤	١,٦
١٩٩١	٣٠,٠	١٦٠٥,٣	١,٩
١٩٩٢	-	١٢١٠,٢	-
١٩٩٣	١١,٤	٧٧٠,٥	١,٥
١٩٩٤	١٣,٨	٣٧٥,٢	٣,٧
١٩٩٥	-	٢٢٢,٥	-
المتوسط	**٤٧,٧**	**١٠٠٠,٣**	**٤,٨**

المصدر: منتدى العالم الثالث، **الزراعة والغذاء في مصر: الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).

فنجد أن في المتوسط بلغت قيمة القروض لقطاع الزراعة نحو ٤٧,٧ مليون جنيه، بنسبة ٤,٨ بالمئة من إجمالي القروض المقدمة إلى القطاعات الأخرى، التي بلغت قيمتها نحو ١٠٠٠,٣ مليون جنيه في المتوسط.

ب ـ المنح الأجنبية

هناك مجموعة من المنح التي وجّهت إلى قطاع الزراعة من عدة دول وهيئات عالمية، مثل: هيئة المعونة الفنلندية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد وجّهت هذه المنح إلى مشروعات مستهدفة محددة، مثل مشروع تطوير البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، وتطوير الخدمات الزراعية وغيرها، إلا أنه يمكن القول إن أعلى قيمة كانت للمنح المقدمة من هيئة المعونة الفنلندية، وبلغت نحو ٢,٧ مليون جنيه مصري، وهي موجّهة إلى مشروع تطوير البحوث الزراعية[٤]. وعلى هذا يمكن القول، بصفة عامة، إن مجمل المنح المقدمة إلى قطاع الزراعة لم يكن بالحجم الذي يمكنه أن يساهم بدرجة فعّالة في تحقيق معدلات التنمية الزراعية المستهدفة.

٢ ـ التمويل المحلي

تشمل مصادر التمويل المحلي للزراعة ما يلي:

أ ـ المصارف التجارية، وعلى رأسها بنك التنمية والائتمان الزراعي.

(٤) «الإدارة العامة للاستثمار والتخطيط الزراعي، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧،» وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (بيانات غير منشورة).

ب ـ دور التعاونيات الزراعية في الاستثمار والتمويل الزراعي، والتمويل الخاص، سواء من المزارعين أنفسهم أو ما يتحصّلون عليه من مصادر تمويلية أخرى.

أ ـ بنك التنمية والائتمان الزراعي

يعدّ بنك التنمية والائتمان الزراعي هو المصدر الأساسي لتمويل الأنشطة الزراعية في الريف المصري، وهو مؤهل لذلك لما لديه من خبرات طويلة ومتراكمة في مجال تمويل وتنمية المشروعات الزراعية المختلفة، ومعرفته بطبيعة الأنشطة الزراعية، إلى جانب انتشاره الجغرافي في مختلف محافظات الجمهورية. وتقوم استراتيجية المصرف على أن البنك الزراعي هو المسؤول عن المجال الزراعي بصفة خاصة، والمجال الريفي بصفة عامة، وبالتالي ينصبّ عمله على تدعيم المزارع المصري وإمداده بالمدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والقروض بكافة أنواعها والخدمات المصرفية في القطاع الريفي. وحيث إن القروض الممنوحة للمزارعين تكون استثمارية أو زراعية، فإن المصرف لا يلتزم بسعر فائدة موحّد على كل القروض، بل تُقسم أسعار الفائدة إلى نوعين: النوع **الأول** يرتبط بالقروض الزراعية، وهي قروض مدعومة من الدولة، والنوع **الثاني** يرتبط بالقروض التجارية والاستثمارية، وهي ترتبط بسعر الفائدة السائد في السوق.

وتصنّف القروض التي يمنحها المصرف تبعاً لمدة القرض، فيتم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

ـ القصيرة الأجل، ومدتها لا تزيد على عام واحد، وتكون لأغراض إنتاج الحيوانات والدواجن والمناحل والثروة السمكية والتصنيع الزراعي.

ـ المتوسطة الأجل، ومدتها تزيد على عام واحد، وتقلّ عن خمسة أعوام، وتكون لأغراض إنتاج الحيوانات والدواجن والسمك والميكنة وغيرها.

ـ الطويلة الأجل، ومدتها تزيد على خمسة أعوام لأغراض استصلاح واستزراع الأراضي وتطوير نظم الريّ.

وبالنظر إلى الجدول الرقم (٦) نجد أن متوسط إجمالي القروض الممنوحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي قد بلغت نحو ٨٠١١ مليون جنيه، كمتوسط للفترة الأولى (١٩٨٨/ ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣)، وارتفعت بنسبة ٢١ بالمئة كمتوسط عن الفترة الثانية (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) لتبلغ قيمته نحو ٩٦٩٩ مليون جنيه. وترجع هذه الزيادة نتيجة لزيادة متوسط القروض الطويلة الأجل من ٦,٩ مليون جنيه إلى نحو ١١ مليون جنيه بين الفترتين الأولى والثانية، وكذلك زيادة القيمة المطلقة للقروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل بنسبة ١٦,٢ بالمئة للأولى، و٣٢,٧ بالمئة للثانية، حيث سجلت القروض القصيرة الأجل زيادة قدرها ٩١٩ مليون جنيه، والمتوسطة الأجل نحو ٧٦٥ مليون جنيه في الفترة الثانية مقارنة بالأولى.

الجدول الرقم (٦)
تطور قيمة القروض المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي بآجاله المختلفة خلال الفترة (١٩٩٨/ ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان / الأعوام	جملة القروض القصيرة الأجل	نسبة مئوية	جملة القروض المتوسطة الأجل	نسبة مئوية	جملة القروض الطويلة الأجل	نسبة مئوية	إجمالي القروض
١٩٩٩/٩٨	٤٦٥٢,٦	٦٨,٦٨	٢١١٢,٤	٣١,١٨	٩,٧	٠,١٤	٦٧٧٤,٧
٢٠٠٠/٩٩	٥٢٨٦,٦	٧١,١٦	٢١٧٥,٦	٢٨,٧٤	٧,٣	٠,٠١	٧٥٦٩,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٦٧٣,٨	٦٩,٧١	٢٤٥٩,٧	٣٠,٢٢	٥,٠	٠,٠٦	٨١٣٨,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٥٥٣,٤	٧١,٨٠	٢٥٦٧,٩	٢٨,١٤	٥,٣	٠,٠٦	٩١٢٦,٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٠٧٦,٨	٧١,٩٥	٢٣٦١,٣	٢٧,٩٦	٧,٤	٠,٠٩	٨٤٤٥,٥
متوسط الفترة (١)	**٥٦٦٨,٦٤**	**٧٠,٦٦**	**٢٣٣٥,٣٨**	**٢٩,٢٥**	**٦,٩٤**	**٠,٠٩**	**٨٠١٠,٩٦**
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٠٦٦,٢	٧١,٦٥	٢٣٩٤,٨	٢٨,٢٩	٥,٥	٠٠,٠٩	٨٤٦٦,٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٣٩١,٨	٦٨,٦٩	٢٩٠٥,٣	٣١,٢٢	٨,٢	٠,٠٦	٩٣٠٥,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٥٥٧,٦	٦٤,٧٩	٣٥٥٧,١	٣٥,١٥	٦,٢	٠,٠٩	١٠١٢٠,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦٨٧٢,٣	٧١,٤٦	٢٧٣٦,٣	٢٨,٤٥	٨,٥	٠,٠٦	٩٦١٧,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٠٥١,٣	٦٤,١٩	٣٩٠٧,٦	٣٥,٥٧	٢٦,٩	٠,٠٩	١٠٩٨٥,٨
متوسط الفترة (٢)	**٦٥٨٧,٨٤**	**٦٨,١٦**	**٣١٠٠,٢٢**	**٣١,٧٤**	**١١,٠٦**	**٠,٢٤**	**٩٦٩٩,١٢**
متوسط ١ و٢	**٦١٢٨,٢٤**	**٦٩,٤١**	**٢٧١٧,٨٠**	**٣٠,٤٩**	**٩,٠٠**	**٠,٠٠,١١١**	**٨٨٥٥,٤**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية (بيانات غير منشورة).

وترجع زيادة القروض القصيرة الأجل إلى تميّزها بسرعة دوران رأس المال بالنسبة إلى القروض المتوسطة والطويلة الأجل، حيث احتلت المرتبة الأولى بين ثلاثة أنواع من القروض بنسبة سجلت ٦٩ بالمئة من إجمالي حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (١٩٩٨/ ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨). وجاءت القروض الاستثمارية المتوسطة الأجل في المرتبة الثانية بنسبة ٣١ بالمئة من إجمالي القروض خلال فترة الدراسة، في حين احتلت القروض الطويلة الأجل المرتبة الثالثة بنسبة ١ بالمئة من جملة القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة. ويرجع السبب في التوسع في القروض المتوسطة الأجل إلى تمويلها لقروض الميكنة الزراعية التي تتمتع بسعر فائدة معتدل ومدعوم، وذلك مساهمة من المصرف في إدخال آليات الزراعة الحديثة للمساهمة في دفع عملية التنمية الزراعية.

أما سبب انخفاض القروض الطويلة الأجل الممنوحة للمزارعين أو الشركات، فهو المغالاة في الضمانات المطلوبة، وطول مدة القرض، الأمر الذي يجعل المصرف يحجم عن

منح مثل هذه القروض، ويفضّل القروض القصيرة والمتوسطة الأجل لسرعة دوران رأس المال، وتوافر الضمانات الكافية لتغطية القرض[٥].

مما سبق، يتضح عدم توازن السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي، وانحيازها إلى القروض القصيرة الأجل، لتميّزها بسرعة دوران رأس المال من ناحية، ووجود الضمان الكافي المتمثل في الحاصلات الزراعية من ناحية أخرى، مما يقلل من نسبة التعثر في السداد.

(١) مشاكل بنك التنمية والائتمان الزراعي

(أ) مشكلة تعثر العملاء في سداد ديونهم

هناك مجموعة من العوامل أدت إلى ظهور مشكلة تعثر العملاء عن السداد، أهمها:

ـ ارتفاع سعر الإقراض، مما استلزم خفض سعر الفائدة، خاصة بالنسبة إلى القروض الاستثمارية للحدّ من مشكلة التعثر.

ـ استخدام القروض في غير أغراضها الحقيقية التي تهدف أصلاً إلى مساعدة المزارعين في رفع دخولهم والنهوض بالقطاع الزراعي.

وعليه، قامت الحكومة، من أجل الحدّ من مشكلة التعثر، بجدولة ديون المتعثرين، التي بلغت ١,١ مليار جنيه لنحو ١٤٠ ألف متعثر، وأعطت تيسيرات وتسهيلات تمثلت في مبادرتين: شملت المبادرة **الأولى** المتعثرين، وانتهت عام ٢٠٠٦، وبدأت المبادرة **الثانية** في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩ للمتعثرين الذين لم يستفيدوا من المهلة الأولى، على أن يتخذ المصرف الإجراءات القانونية بعد انتهاء المهلة الثانية، وتضمّنت التسهيلات الممنوحة للمتعثرين، ما يلي[٦]:

ـ المتعثّرون بمبلغ أقل من ١٠ آلاف جنيه، يتم منحهم خصماً يتراوح بين ١٠ ـ ٢٥ بالمئة عند السداد الفوري، بحسب حجم حيازة العميل الزراعية. وفي حالة الجدولة يدفع العميل ١٠ بالمئة من المديونية فوراً، ويسدّد الباقي على عشرة أعوام بفائدة ٥ بالمئة.

ـ بالنسبة إلى المتعثرين في مناطق تعرّضت لظروف مناخية غير مؤاتية أخذت بزراعتهم، تتم جدولة ديونهم على عشرة أعوام بدون فوائد.

ـ فى حالات الوفاة للمدينين، يتنازل المصرف عن فوائد الدين، ويكتفي بتحصيل أصل الدين من ورثة المدين.

وبناء عليه، استمر المصرف منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ في منح القروض الزراعية

(٥) **الخدمات المصرفية** (القاهرة: بنك التنمية والائتمان الزراعي، [د. ت.]).

(٦) «بنك الائتمان يشهر القانون في مواجهة المتعثرين،» **الأهرام الاقتصادي**، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨.

بفائدة ٥,٥ بالمئة، بضمان المحاصيل الزراعية، وهي القروض المدعومة من الدولة. ونظراً إلى أزمة المتعثرين، فقد زادت القروض على الودائع بنسبة ٢٨ بالمئة عام ٢٠٠٨[٧].

وفي إطار التسهيلات الممنوحة من الدولة، تساوت القروض مع الودائع، وتم ضبط هيكل الأصول مع الخصوم، واعتمد المصرف على موارده الذاتية.

(ب) مشاكل تسليم مستلزمات الإنتاج للمزارعين

مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، أصبحت المنافسة هي السمة السائدة بين القطاع الخاص والتعاونيات وبنك التنمية في تجارة مستلزمات الإنتاج، خاصة الأسمدة والمبيدات، حيث تم تحرير سعر السماد مع السماح للقطاع الخاص بإنشاء مصانع الأسمدة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسمدة، كذلك ارتباط أسعار المدخلات والمخرجات بالأسعار العالمية من خلال البورصات العالمية. وقد شهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعاً في أسعار الأسمدة، حيث ارتفعت الأسعار عام ١٩٩٥ نتيجة لارتفاع سعر الدولار، وزادت الأزمة عام ٢٠٠١، وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٧، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، الأمر الذي تطلّب تدخل الحكومة لدعم أسعار الأسمدة، وبلغ إجمالي الدعم عام ٢٠٠٧ نحو ٩٠٠ مليون جنيه، في ما يخصّ دعم الأسمدة فقط[٨].

وحيث إن تمويل شراء الأسمدة وتوزيعها، ارتبط في الفترة الأخيرة باختصاصات المصرف، إلا أن المشاكل التي ترتبت على طريقة التوزيع التي اقتصرت على المصرف فقط، أدت إلى تأخر صرف المستلزمات في المواعيد المرتبطة بالمواسم الزراعية، مما دفع المزارعين إلى استكمال احتياجاتهم من السماد من القطاع الخاص بأسعار تزيد على أسعار المصرف بنحو ٣٠ بالمئة. كذلك، فإن تفتّت الحيازة، الذي هو من سمات القطاع الزراعي المصري، أدى إلى زيادة في أسعار الأسمدة في القطاع الخاص. ومن هنا بدأت تجربة توزيع المستلزمات عن طريق الجمعيات التعاونية عام ٢٠٠٨ في بعض المحافظات، على أن يبقى التمويل مرتبطاً بالمصرف الذي تمثل إيداعات التعاونيات جزءاً مهماً من مكوّنات رأس ماله.

(ج) مشكلة المغالاة في الضمانات المطلوبة للائتمان

هي إحدى أهم مشاكل المصرف، حيث إن إصرار المصرف على الضمانات العقارية أو الأراضي الزراعية يعدّ من أهم عناصر الطرد لعملاء المصرف، حيث إن قيمة الضمان العقاري أو الأرض الزراعية تصل إلى نحو أربعة أو خمسة أضعاف القرض المتحصّل عليه. وتعدّ الضمانات مرتبطة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل لطول الفترة الزمنية. وعليه، يكون

(٧) **الأهرام**، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٨.

(٨) **الكتاب السنوي ٢٠٠٥** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٥)، <http://www.sis.gov.eg/ar/ListTemplate.aspx?Category_ID=1002>.

التوسع في القروض الزراعية القصيرة الأجل التي ترتبط بضمان المحصول من ناحية، كما أنها مدعومة من الحكومة من ناحية أخرى، ولا يزيد سعر إقراضها على ٥,٥ بالمئة.

ب ـ دور التعاونيات الزراعية في الاستثمار والتمويل الزراعي

تركّز هدف التعاونيات في تطوير أساليب الزراعة، ورفع كفاءة الموارد الزراعية المتاحة، وتوفير مستلزمات الإنتاج، واستخدام الميكنة الزراعية. والقيام بالمشروعات الإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد تقلّص دورها مع زيادة وتيرة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة، ولم يبق من وظائفها سوى القيام بتمويل وتوزيع مستلزمات الإنتاج، خاصة الأسمدة، وينافسها القطاع الخاص في توفير المبيدات والتقاوي.

ومن ناحية الاستثمار في الآلات الزراعية، فقد انخفضت الاستثمارات الموجّهة إلى هذا المجال، حيث انتهى العمر الافتراضي لمعظم الآلات لدى التعاونيات، إلا أنه ما لبث أن تزايد مرة أخرى مع برامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة لارتفاع أسعار الآلات الحديثة، وإحجام القطاع الخاص عن اقتنائها، وكذلك لارتفاع تكاليف صيانتها وتشغيلها. ومن ثم، فقد انعكست آثار التحرر إيجابياً على الاستثمارات في مجال الميكنة الزراعية. كما أن التنافس بين مصادر التأجير للآلات أدى إلى نوع من التكامل لتوفير احتياجات المنتجين، وعدم المغالاة في رفع الأسعار، وسهولة أداء العمليات الزراعية في أوقاتها الملائمة وبكفاءة عالية.

وفي ما يتعلق المشاريع الإنتاجية المتعلقة بالأمن الغذائي التي ارتبطت في بدايتها بفترة الانفتاح الاقتصادي، نجد أن استثماراتها قد حققت زيادة مطردة سجلت خلال متوسط الفترة (١٩٨١/ ١٩٨٦) نحو ٩,٣ مليون جنيه، ثم ارتفعت إلى نحو ٢١,٣ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٢/ ١٩٩٦)، بنسبة زيادة نحو ١٢٩ بالمئة عمّا كانت عليه، واحتلت مشاريع تسمين الدواجن المرتبة الأولى، تليها مشاريع إنتاج البيض، ثم تربية النحل، في مجال استثمارات الأمن الغذائي عام ١٩٩٦.

وقد اعتمدت التعاونيات على تمويل أنشطتها التعاونية ذاتياً من خلال صناديق تمويل تعاونية، تم إنشاؤها في العديد من المحافظات، إلا أن استثماراتها لم تتسم بالثبات، بل تأرجحت بين الانخفاض والارتفاع، مرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي من ناحية، وبحجم التعامل وعدد الجمعيات التي جذبها التعامل في مستلزمات الإنتاج من ناحية أخرى، حيث بلغ حجم الاستثمار في صناديق مستلزمات الإنتاج نحو ٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٩١، ثم ارتفع إلى ٢٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٦، بنسبة زيادة ٣٥٨ بالمئة. ومن ناحية أخرى، فقد زاد حجم التعامل من ٩٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ في نحو ٧١٠ جمعية تعاونية إلى نحو ١٨٧,٣ مليون جنيه في نحو ٣٣٤٩ جمعية عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦، بنسبة زيادة سجلت ٨٨,٩ بالمئة عمّا كان عليه حجم التعامل عام ١٩٩٠/ ١٩٩١. وبرغم زيادة عدد التعاونيات، فقد انخفض نصيب

كل جمعية من حجم التعامل من ١٣٩ ألف جنيه إلى ٥٦ ألف جنيه[٩].

وعليه، فقد أدى تقلّص دور الدولة وانحسار الدعم وزيادة وتيرة الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي والتعاوني إلى انخفاض حجم المعاملات في تعاونيات الائتمان. ويرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى زيادة نصيب القطاع الخاص من مجمل مبيعات مستلزمات الإنتاج على حساب نصيب التعاونيات، إلا أنه، من ناحية أخرى، أدى التنافس بين مصادر مختلفة في إمداد المنتج باحتياجاته، إلى نوع من التكامل وعدم المغالاة في رفع الأسعار وتحسين جودة مستلزمات الإنتاج المعروضة.

رابعاً: ملامح تشجيع الاستثمار الزراعي في مصر

يعدّ الاستثمار الزراعي أفضل أنواع الاستثمار في مصر، لتضافر مجموعة من العوامل، ساعدت على أن يكون الاستثمار الزراعي من أكثر الاستثمارات ربحية، نوجزها في ما يلي:

ـ وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك في المحاصيل الزراعية، خاصة الغذائية منها.

ـ محدودية الموارد الزراعية في ظلّ طموحات مستقبلية عالية للتنمية الزراعية، خاصة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب التدهور النوعي لخصائص تلك الموارد.

ـ تزايد الكثافة السكانية لوحدة المساحة مع اعتماد الغالبية العظمى من السكان على الزراعة كمصدر للرزق.

ـ تزايد الطلب العالمي على الطاقة الحيوية المستمدة من المحاصيل الزراعية في ظلّ الارتفاع الباهظ لأسعار الطاقة الأحفورية.

ـ أن الأرض الزراعية من الأصول ذات القيمة المتزايدة، أي أنه كلما زادت خصوبتها زادت إنتاجية الوحدة منها، وزاد معها الطلب على الغذاء.

١ ـ مقوّمات الاستثمار الزراعي[١٠]

أ ـ إطلاق حرية تحديد المساحات المزروعة بالنسبة إلى جميع المحاصيل الزراعية.

ب ـ إطلاق حرية القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع واستيراد مستلزمات الإنتاج.

ج ـ إطلاق حرية البيع لجميع المحاصيل الزراعية.

(٩) **السياسات الزراعية المستقبلية في مصر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ٢١٤ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩).

(١٠) نبيل فتحي السيد قنديل، «الاستثمار الزراعي في مصر،» معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة ـ مركز البحوث الزراعية (٢٠٠٩).

د ـ التسويق الحر للقطن عن طريق إعادة بورصتي البضاعة الحاضرة والعقود.

هـ ـ تشجيع التنمية الريفية، ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية.

و ـ إطلاق حرية القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية.

ز ـ تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج.

ح ـ توفير بنية أساسية قوية في مجال الزراعة.

ط ـ وفرة الأراضي الصالحة للاستصلاح والاستزراع.

ي ـ وجود مصادر المياه، خاصة مع استخدام أساليب الري الحديثة.

ك ـ وجود عمالة زراعية رخيصة ومدرّبة.

ل ـ وجود سوق استهلاكية كبيرة للمنتجات الزراعية.

٢ ـ قوانين تشجيع الاستثمار

لجذب المزيد من المستثمرين إلى قطاع الزراعة، تمّ منح المزيد من الحوافز الاستثمارية لقطاع الزراعة، خاصة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث صدرت القوانين التي أتاحت للقطاع الخاص الدخول في مجال الاستثمار الزراعي التي كانت قبل ذلك حكراً على الدولة، مع إعطاء المستثمر الخاص الأمان الكامل للانطلاق في مسيرة الاستثمار بدون تدخل من الأجهزة الحكومية في إدارة مشروعة، ومن هذه القوانين:

أ ـ القانون الرقم (١٤٣) للعام ١٩٨١

يختصّ هذا القانون بالقطاع الزراعي، ويشمل استصلاح الأراضي وما يتبعها من إنتاج نباتي وحيواني وتصنيع زراعي، وتتولى وزارة الزراعة الإشراف على البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، الذي يعهد إليه مهمة التمويل الزراعي بالدرجة الأولى، ويتساوى المستثمر المحلي والأجنبي في التمتع بكافة المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

ب ـ القانون الرقم (٢٣٠) للعام ١٩٨٩ (قانون الاستثمار الموحّد)

ينصّ هذا القانون على إعفاء المشروعات الزراعية من الضرائب لمدة عشرة أعوام، وحرية تسعير المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الآلات الزراعية المستوردة، بحيث لا تتعدى ٥ بالمئة. وتقوم هيئة الاستثمار والمناطق الحرة بالإشراف على تطبيقه، بالتنسيق مع جهات الاختصاص الأخرى في مجال الاستثمار.

ج ـ القانون الرقم (٨) للعام ١٩٩٧

يتعلق هذا القانون بشأن ضمانات الاستثمار، حيث لا يجوز تأميم الشركات والمنشآت، أو مصادرتها، أو فرض الحراسة عليها، أو الحجز على أموالها، وذلك ينطبق على جميع

الشركات العاملة في مجالات استصلاح واستزراع الأراضي البور أو الصحراوية أو أي منهما، وإنتاج الحيوانات والدواجن، وصيد السمك، والنقل المبرّد للبضائع وثلاجات حفظ الحاصلات الزراعية.

٣ ـ مجالات الاستثمار الزراعي

هناك مجالات عديدة للاستثمار الزراعي في مصر، يأتي على رأسها استصلاح واستزراع الأراضي، حيث بلغت مساحة الرقعة الزراعية في مصر ٨,٥ مليون فدان، أي حوالى ٣,٥ بالمئة من إجمالي مساحة مصر. وقد ساهمت مشروعات التنمية الزراعية الرأسية في وصول المساحة المحصولية إلى ١٤,٦ مليون فدان، وبدأت مصر بتنفيذ خطة طويلة الأجل لإضافة نحو ٣,٤ مليون فدان من الأراضي الجديدة المستصلحة حتى عام ٢٠١٧ (انظر الجدول الرقم (٧)). وفي إطار هذه الخطة، تتم إضافة ١٥٠ ألف فدان جديد كل عام إلى الرقعة الزراعية. وهناك أيضاً مجالات أخرى للاستثمار الزراعي، مثل الإنتاج النباتي، خاصة للمحاصيل التي ترتّب عجزاً، مثل: الحبوب والأعلاف والزيوت النباتية... الخ، ومجال الإنتاج الحيواني، إذ تعاني مصر عجزاً شديداً في اللحوم الحمراء والبيضاء، أدى إلى انخفاض نصيب الفرد المصري بشدة من البروتين الحيواني في محتوى غذائه، عمّا توصي به منظمة الصحة العالمية.

كذلك الأمر في مجال الصناعات الزراعية، من أسمدة عضوية وغير عضوية، وآلات ومعدات زراعية، وإنتاج الوقود الحيوي وغيرها، فضلاً على الاستثمار في المحميات الطبيعية، حيث إن الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعية هو من أهم عوامل التنمية الزراعية. كما إن العديد من الأنواع الطبيعية الحيّة لها أهمية كبيرة في سدّ احتياجات العديد من المجتمعات، مثل متطلبات الغذاء، وعلف الحيوان، أو الوقود، إلى جانب دورها في تثبيت المناخ، وحماية مناطق توزيع المياه وصيانة التربة.

الجدول الرقم (٧)
الخطة الاستراتيجية للتوسع الأفقي خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠١٧)

المنطقة	المساحة بالألف فدان	الأهمية النسبية (نسبة مئوية)
أطراف وادي النيل	١٣٠٠	٣٨
الساحل الشمالي	٣٠٠	٩
شواطئ بحيرة ناصر والصحراء الشرقية	١٠٠	٣
شبه جزيرة سيناء (ترعة السلام أو ترعة الشيخ جابر)	٦٠٠	١٧
واحات الوادي الجديد وشرق العوينات	٦٠٠	١٧
منطقة توشكى	٥٤٠	١٦
الإجمالي	**٣٤٤٠**	**١٠٠**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مكتب الاستثمار الزراعي، المشروعات العملاقة (توشكى ـ شرق العوينات وشمال سيناء) ٢٠٠٧.

٤ ـ أهم المشروعات العملاقة في مجال الاستثمار الزراعي[١١]

أ ـ مشروع توشكى

يساهم مشروع توشكى في محافظة الوادي الجديد في استصلاح نحو ٥٤٠ ألف فدان غرب بحيرة ناصر، وتمت إقامة قناة الشيخ زايد لضخّ حوالى مليار م٣ من المياه سنوياً. هذا إلى جانب الخطة التوسعية للمشروع في اتجاه الشمال لري مساحة إضافية تعادل ٤٠٠ ألف فدان جنوب واحة الخارجة.

استلزم المشروع استثمارات قدرها ٣٠٠ مليار جنيه على مدار ٢٠ عاماً حتى عام ٢٠١٧، وقد تم هذا التقدير في مرحلة سابقة، ونتيجة للتباطؤ في تنفيذ أعمال الاستصلاح والبنية الأساسية الداخلية المستهدفة، فقد زادت قيمة هذا التقدير بسبب التضخم. وقد ساهمت الدولة بنحو ١٢ مليار جنيه، كاستثمارات لمشروع توشكى تمثلت في البنية الأساسية، وشق ترعة الشيخ زايد بطول ٧٠ كم لنقل مياه بحيرة ناصر إلى الأفرع التي تخترق المساحات المستهدف استصلاحها. ويتم تدبير التمويل المطلوب من الميزانية الاستثمارية السنوية التي تخصّص لوزارة الري منذ بدء المشروع في العام ١٩٩٦ بمتوسط ٦٠٠ مليون جنيه سنوياً. وقد قامت الدولة بتوفير العديد من حوافز جذب الاستثمار للمشروع، منها تنفيذ البنية الأساسية من تجهيز وإعداد لنقل وتوصيل المياه (نحو ٩١ بالمئة من المستهدف)، بالإضافة إلى تمليك الشركات والمستثمرين الأراضي المستهدف استصلاحها بسعر رمزي، وإعفاء جميع المعدات والمستلزمات لهذه الشركات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية، إلى جانب الإعفاءات الضريبية، وتنفيذ أعمال البنية الداخلية لصغار المنتفعين، وتقسيطها لمدة ١٥ عاماً بعد فترة سماح ٥ أعوام من إطلاق المياه. وبرغم كل هذه التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين، إلا أن المشروع لم يجذب سوى عدد محدود من المستثمرين العرب والمصريين، وهو ما يوضح ضآلة المساحة التي يجري استصلاحها.

ب ـ مشروع شرق العوينات

تقع منطقة شرق العوينات في أقصى الجزء الجنوبي للصحراء الغربية في مصر، على بعد ٣٥٠ كم من بحيرة ناصر، و٤٥٠ كم من واحة الخارجة. ويهدف المشروع إلى استصلاح أراضٍ تتراوح مساحتها ما بين ٢٠٠ و٢٢٠ ألف فدان في أقصى جنوب الصحراء الغربية. ويعتمد المشروع على مستثمري القطاع الخاص، إلى جانب وزارة الزراعة، والقوات المسلحة، وبعض المستثمرين الأجانب، وذلك بهدف إنشاء مشروعات للتنمية الزراعية قائمة على التصدير. وينحصر الاستثمار في المنطقة في عمليات استصلاح الأراضي والأنشطة

(١١) «المشروعات العملاقة (توشكى - شرق العوينات ـ شمال سيناء)،» وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مكتب الاستثمار الزراعي (٢٠٠٧).

المكمّلة لها من تجارة في المعدات الزراعية، وتركيب شبكات البنية الأساسية. وتم استصلاح نحو ١٧٢ ألف فدان، بنسبة ٧٨,١٧ بالمئة من جملة المستهدف (٢٢٠ ألف فدان).

كما تم إنشاء فرع لبنك التنمية والائتمان الزراعي برأس مال قدره ٢٠ مليون جنيه، لتمويل القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في مجالات الإنتاج النباتي، وتحسين الأراضي، وحفر الآبار، والثروة الحيوانية، والتصنيع الزراعي. كذلك، تم إنشاء جمعية تعاونية زراعية لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.

إلا أنه لا ينتظر أن يشجع كل ذلك على الزحف السكاني إلى المنطقة بدرجة كبيرة، نتيجة للتكلفة المرتفعة لاستصلاح الأراضي، واتباع أساليب زراعية مكلفة مادياً على مساحات واسعة من الأراضي، إلى جانب ندرة المياه بدرجة كبيرة، مما يحدّ من المساحة المتاحة للتنمية الزراعية.

ج ـ مشروع شمال سيناء

يستهدف مشروع تنمية شمال سيناء استصلاح واستزراع ٦٢٠ ألف فدان، منها ٢٢٠ ألف فدان في غرب القناة (كمرحلة أولى انتهت). ونظراً إلى نقص المياه في المنطقة، فقد تم نقل قسم من مياه النيل تكفي لمساحة ٤٠٠ ألف فدان من خلال ترعة السلام/ الشيخ جابر إلى سيناء الشمالية (٢٦٢ كم من فرع دمياط حتى وادي العريش في شمال شرق سيناء)، التي تخلط بماء الصرف بنسبة ١:١. هذا، بالإضافة إلى مساحة ٢٢٠ ألف فدان يتم ريّها عبر الترعة نفسها على الجانب الغربي من قناة السويس. وقدر إجمالي تكلفة الترعة ومرافقها بنحو ٥,٧ مليار جنيه، وقدرت الاستثمارات اللازمة لتنمية شبه جزيرة سيناء، ككل، بنحو ٧٥ مليار جنيه على مدى عشرين عاماً خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠١٧)، على أن يساهم القطاع الخاص بنسبة ٧٥ بالمئة من حجم هذه الاستثمارات.

وقد قامت الدولة بتوفير الحوافز للمستثمرين لجذب الاستثمار في المنطقة من خلال الإعفاءات الضريبية وامتيازات قانون الاستثمار الرقم (٨) للعام ١٩٩٧، بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية للسلع الرئيسية اللازمة لعملية الاستصلاح، وفقاً للمادة الرقم (٤) من القانون الرقم (١٨٦) للعام ١٩٩٦، مع فرض نسبة ضريبة موحدة تعادل ٥ بالمئة من القيمة الإجمالية لكافة الواردات الأساسية. كما قامت بعض الصناديق العربية بالمساهمة في تمويل مشروع تنمية شمال سيناء.

إلا أنه، نظراً إلى ارتفاع التكلفة الاستثمارية لعمليات استصلاح الأراضي الزراعية، فقد أدى ذلك إلى تباطؤ عملية الإنجاز، إلى جانب أنه تم توفير المياه لريّ ١٠٠ ألف فدان من إجمالي ٤٠٠ ألف فدان مستهدفة بنسبة ٢٥ بالمئة من الإجمالي المستهدف. وتمت بالفعل زراعة ٣٦ ألف فدان (تمثل ٥,٨ بالمئة من الإجمالي المستهدف، ويجري الآن تجهيز ٣٥ ألف فدان أخرى (٥,٦ بالمئة من الإجمالي المستهدف)، وهي نسبة محدودة جداً لما هو مخطط له.

خامساً: رؤية مستقبلية لسياسة الاستثمار والتمويل الزراعي

في ظل الأزمة المالية العالمية والآثار السلبية في الاقتصاد العالمي، كان من المتوقع أن تتوالى آثارها السلبية وتداعياتها في الاقتصاد المصري في الفترة التالية، مما تطلب صياغة مجموعة من البدائل والسيناريوهات للحدّ من آثارها السلبية في الاقتصاد المصري بصفة عامة، وفي القطاع الزراعي بصفة خاصة. ولما كان الاستثمار الزراعي هو المصدر الأساسي والوحيد لتوفير متطلبات ومستلزمات الإنتاج الزراعي، لذا كان من الضروري البحث في كيفية توفير مصادر التمويل التي تفي بهذه المتطلبات، وإيجاد أشكال جديدة للتمويل، إلى جانب ما هو قائم من أجل دفع عملية التنمية الزراعية بوتيرة أسرع، للحدّ من الفجوة الغذائية، والنهوض بمستوى معيشة شريحة كبيرة من الفلاحين ذوي الدخول المنخفضة غير القادرين على التمويل الذاتي للنشاط الذي يمارسونه.

١ ـ دور الحكومة في إتاحة الاستثمار للمنتجين الزراعيين

ظهرت الحاجة الملحّة إلى زيادة حجم الاستثمارات الحكومية الموجّهة إلى قطاع الزراعة في ظل أزمة الغذاء العالمية، وزيادة الطلب على الغذاء في العالم، والتوجّه إلى استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية. كذلك استلزم الأمر ضرورة وضع سياسة تمويلية طويلة الأجل، تحقق استقرار المناخ والبيئة الاستثمارية، مما يشجع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية على المشاركة في الإنتاج الزراعي. لذا، وجب على الدولة وضع سياسات متطورة في ما يتعلق بإتاحة الائتمان الزراعي للمنتجين من خلال:

أ ـ بنك التنمية والائتمان الزراعي

في محاولة لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المصرف من ناحية، والمتعاملين مع المصرف من ناحية أخرى، مثل مشاكل التعثر، ومشاكل توزيع مستلزمات الإنتاج، تمّ وضع مشروع قانون لإعادة هيكلة المصرف فنياً وإدارياً وملياً[١٢]، حيث تقوم استراتيجية المصرف على أنه مصرف زراعي مسؤول أولاً عن الزراعة في مصر، ومن ثم عن تدعيم المزارع وتنشيط التنمية الزراعية في الريف، مما تطلب إعادة هيكلته بزيادة رأس ماله، وتقوية قاعدته الرأسمالية، حتى يصبح مؤهلاً لتقديم كافة الخدمات المصرفية للريف وتدريب العاملين ورفع كفاءتهم الإدارية. وقد ابتعد به القانون عن الخصخصة، بحيث يظل ينفّذ الاستراتيجيا التي أنشئ من أجلها، وهي تنمية القطاع الريفي. لذا، جاء مشروع القانون متضمناً تيسيرات في منح القروض، وتغيّر النمط السائد في أنواعها، بإضافة قروض الصناعات الصغيرة، والمتناهية الصغر، والمرأة المعيلة. وقد رصد لها المصرف نحو ١,٧ مليار جنيه ممنوحة من القروض الأجنبية، إلى جانب التوسع في

(١٢) **التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ١٠٩ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٧).

القروض الزراعية بنسبة فائدة لا تتعدّى ٥,٥ بالمئة، لتخفيف ارتفاع الأسعار الناتج من خفض دعم مستلزمات الإنتاج من ناحية، وارتفاع الأسعار العالمية من ناحية أخرى. ولم يعد منح القروض مقتصراً على التمويل الزراعي، بل امتد ليشمل كافة الأنشطة في القطاع الريفي.

إلى جانب مشروع القانون الخاص بإعادة هيكلة المصرف، هناك مجموعة من الإجراءات التي يتوجب على المصرف العمل بها، مثل:

(١) توسيع الخطط الائتمانية على أساس الاحتياجات الفعلية للمجتمع الذي يخدمه المصرف بدون اللجوء إلى الأنماط الموحّدة لجميع القرى في مختلف المجالات.

(٢) أن يكون هناك تكامل بين الأنشطة المختلفة التي يتم تمويلها، والتوسع في تمويل عمليات ما قبل وما بعد الإنتاج.

(٣) وضع سياسة ائتمانية تتفق مع سياسة استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، وتوفير حجم أكبر للقروض الطويلة الأجل، بأسعار فائدة منخفضة.

(٤) توفير القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، وحلّ مشكلة جدولة ديون المتعثرين بصفة مستمرة ودورية.

(٥) خصخصة تكلفة التمويل من خلال تنويع مصادر التمويل المنخفضة التكاليف، مثل أوعية الحسابات الجارية، وحسابات الادخار تحت الطلب، والودائع القصيرة الأجل.

(٦) ضرورة ربط الفائدة على القروض، تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الريف المصري، والإنتاج الزراعي، ووفقاً لاتجاهات أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والعالمية، وكذلك أسعار مستلزمات الإنتاج.

(٧) تنويع أساليب الضمان، بحيث تتناسب قيمة الضمان مع قيمة القرض المتحصّل عليه، مع مراعاة عادات وتقاليد المجتمع الريفي، خاصة في حالات الرهن العقاري أو الأرض الزراعية.

(٨) ميكنة الحسابات ووضوح المديونيات الخاصة بالقروض الزراعية، حتى يستعيد المصرف ثقة المقترضين من المزارعين.

(٩) الاعتماد على نوعية متميّزة من الموظفين الأكفاء، سواء لمنح القروض أو جذب المدخرات، في إطار تعدد العمليات المصرفية التي تتطلبها المجتمعات الجديدة.

(١٠) إنشاء فروع للمصرف في المحافظات الزراعية الواعدة، كمحافظات الوادي الجديد وشمال سيناء.

ب ـ الجمعيات التعاونية

يظلّ التمويل الزراعي عصب العملية الزراعية والتنمية الريفية بلا منازع. ورغم تعدّد مصادر الائتمان من المصارف التجارية وبنك الائتمان الزراعي، فإن أهداف هذه المصارف

لا تخرج عن تحقيق أعلى ربحية بدون النظر إلى مصلحة العميل، مما يفقدها أهليتها في تقديم الخدمات الداعمة للقطاع الزراعي، باستثناء بعض القروض القصيرة الأجل المدعومة بسعر فائدة لا يتجاوز ٥,٥ بالمئة، مما أدى إلى بعث فكرة إنشاء «بنك التعاون» وفقاً للمادة الرقم (١٧) من القانون الرقم (٢٢) للعام ١٩٨٠ الذي يعطي للجمعيات التعاونية الحق في إنشاء بنك تعاوني لتقديم القروض، وإنشاء المشروعات اللازمة للتعاونيات، مما يمكّنها من القيام بدورها، بعيداً عن تحكّم سياسة الائتمان، وسعر الفائدة المرتفع[١٣]. ويُقترح إنشاء صناديق تمويل تعاونية كمرحلة تمهيدية لإنشاء المصارف التعاونية، ويمكن للجمعيات التعاونية زيادة إيراداتها عن طريق[١٤]:

(١) ودائع الجمعيات التعاونية المركزية والمحلية لدى المصارف، إلى جانب المساهمة الذاتية للأعضاء، ومضاعفة رسوم العضوية أو طرح سندات تعاونية في الأسواق لاجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار في مجال الزراعة.

(٢) إنشاء صناديق للتأمين على الماشية والآلات الزراعية وبعض الحاصلات الزراعية، والادخار التعاوني، والاستثمار في المشاريع الزراعية.

(٣) التمويل عن طريق الاحتياطي، سواء احتياطي رأس المال الثابت، أو احتياطي مقابلة الديون، أو احتياطي رأس المال العامل.

(٤) التمويل الدائري، أي خصم نسبة من العائد المستحق للعضو نظير معاملاته، مقابل إيصال يضمن له أمواله وميعاد السداد، وتحتسب فائدة محددة على هذا المبلغ.

(٥) الاستفادة من الأرباح المحققة من تشغيل الآلات الزراعية بعد تحديثها.

(٦) أموال التعاونيات لدى المصارف، خاصة إذا كانت ودائع لآجال طويلة، حتى يمكن استثمارهما فى غضون فترة الاستحقاق المحددة مسبقاً.

(٧) منح محلية وأجنبية، ونشير هنا إلى أهمية دعم الدولة المالي للجمعيات التعاونية الزراعية، فى صورة منح أو قروض بدون فوائد، تسدد على فترات زمنية متفق عليها بين الطرفين، بهدف تحسين ظروف وأوضاع الجمعيات التعاونية لتطوير أداء عملها.

٢ ـ دور القطاع الخاص في توفير الاستثمار والتمويل اللازم لقطاع الزراعة

يقوم القطاع الزراعي في مصر بدور القطاع الخاص في قيادة مسيرة التنمية الزراعية، حيث إن القطاع الخاص هو النموذج السائد في الزراعة المصرية من خلال مبدأ الملكية الفردية للأراضي الزراعية، حتى في ظل التدخّل الحكومي في الستينيات. وعليه، يمكن

(١٣) محمد رشاد، **مصر التعاونية وتحديات المستقبل** (القاهرة: مطابع دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٩٧).

(١٤) «القطاع التعاوني ودورة المستقبلي في التنمية: تصوّر استراتيجية الحركة التعاونية المصرية حتى عام ٢٠١٧،» لاتحاد العام للتعاونيات (القاهرة) (شباط/ فبراير ١٩٩٧).

تشجيع دور القطاع الخاص على توفير الاستثمارات ومستلزمات الإنتاج الزراعي من خلال قيام الدولة ببعض الإجراءات، مثل:

أ ـ توفير استثمارات البنية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية، بما يسهّل على القطاع الخاص توجيه استثماراته إلى قطاع الزراعة، حيث إن الاستثمار العام والاستثمار الخاص في المجال الزراعي هما دوران متماثلان، وليسا متنافسيْن. لذا، وجب على الدولة، خاصة مع الأزمة المالية العالمية، أن توجّه المزيد من الاستثمارات في البنية الأساسية إلى القطاع الزراعي، من أجل رفع معدلات النمو في هذا القطاع الحيوي.

ب ـ وضع أشكال جديدة من التكامل في أسلوب تمليك الأراضي الجديدة بين الشركات الزراعية الكبيرة، وصغار المنتفعين، وخريجي كليات الزراعة، بحيث تتحقق الفائدة المرجوة لجميع الأطراف، ولا يترك صغار المنتفعين والخريجين في المناطق غير المأهولة بدون توافر الاستعدادات اللازمة لمعيشتهم.

ج ـ مساعدة صغار المزارعين الذين يمثلون الغالبية العظمى من الملّاك، ولا يملكون القدرة الاقتصادية، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الزراعي للتنمية، بمساعدة وزارة الزراعة، والجمعيات التعاونية، وبنك التنمية والائتمان الزراعي، وجهات مانحة، داخلية وخارجية، بهدف تمويل صغار المزارعين بتقديم القروض الميسّرة لهم، إلى جانب تسويق المنتجات لهؤلاء المزارعين، وتوفير البذور المحسّنة والسلالات الجديدة. ويمكن أن يساهم المزارعون أنفسهم في تمويل الصندوق، بحسب ملكيتهم، مقابل أسهم تحقق عائداً من استثمارات أموال الصندوق.

٣ ـ القروض والمنح الأجنبية

لا ينتظر خلال السنوات القادمة زيادة المنح والقروض الأجنبية، نتيجة للأزمة المالية العالمية، بل من المتوقع انحسارها، مما يمثل قوة دفع للاقتصاد القومي للعمل على تنمية نفسه ذاتياً، والحدّ من الاعتماد على الغير، كذلك يمكن توجيه سياسة الاقتراض من الخارج إلى الاقتراض في صورة عينية (آلات ومعدات وتكنولوجيا... الخ)، وكذلك بالنسبة إلى المنح والمساعدات الأجنبية ■